

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



## اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٩٨

الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سيك . . . . . (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم في اجتماع خاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقاً لأحكام القرار ٤٠/٣٢، بء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويشرفني ويسرني أن أرحب بسعادة السيد تيجاني محمد - بندي، رئيس الجمعية العامة؛ وبسعادة السيدة كارين بيرس، رئيسة مجلس الأمن؛ وبسعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام؛ وبسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة وممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذا الاجتماع؛ والسيد محمد خالد الحيارى، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ وسعادة السيدة كشينوكا دايريني

سينويراتي، الممثلة الدائمة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، التي ستدلي ببيان خلال الجزء الثاني من هذا الاجتماع.

وأود أيضاً أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكل الذين قبلوا دعوة اللجنة لحضور الاجتماع الخاص اليوم.

ونشكر الجميع، ولا سيما السيد يوجين غوس نيوبورت، الناشط الأمريكي في مجال العدالة الاجتماعية الذي قبل دعوة اللجنة لنقل رسالة بصوت الملايين داخل المجتمع المدني. وسيدلي السيد نيوبورت ببيان خلال الجزء الثاني من الاجتماع.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس اللجنة.

نجتمع مرة أخرى اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والتأكيد من جديد على الحاجة الماسة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1938635 (A)



وقد أعلن القادة السياسيون الإسرائيليون مؤخرًا علنا نيتهم ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، تشهد أسر فلسطينية بأكملها هدم منازلها وإصابة حياتها بالشلل بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل على أرضها، والتي تفرض من خلال الاستخدام المفرط للقوة، بل القوة المميته، ضد الأطفال في بعض الأحيان. ويجب على المجتمع الدولي أن يعارض بشدة تلك الممارسة، التي تتنافى مع القانون الدولي وتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبالمثل، تعرضت غزة لحصار غير مشروع دام ١٢ عامًا، مما أسفر عن أوضاع إنسانية كارثية أرهقت سكانها وخنقت نموها الاقتصادي، مما أدى بمئات الشباب الفلسطينيين إلى الاحتجاج على إنكار حقوقهم الأساسية وتزايد اليأس إزاء الجدار العازل مع إسرائيل، حيث قتل العديد منهم، إذ تواصل قوات الاحتلال إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين المدنيين العزل. ويعيش الفلسطينيون في غزة وسط مبان مدمرة.

وهذا كله بمثابة تذكير بالكثير من النزاعات التي عانوا منها، مثل الأحداث التي وقعت قبل بضعة أسابيع. ولا بد أن تتوقف دورة العنف العنيفة هذه. وندعو جميع الأطراف إلى إنهاء جميع أشكال التحريض والاستفزاز والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك ضد النساء والأطفال، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ومن المهم احترام وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي من أجل حماية أرواح المدنيين. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها مصر والأمم المتحدة لاستعادة الهدوء وتعزيز المصالحة الفلسطينية.

وفي يوم التضامن هذا، نقف مع اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم في يوم من الأيام. إنه حقهم، وهو حق منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعادته الجمعية العامة تأكيده في القرار ١٩٤ (د) والعشرات من القرارات اللاحقة.

للتنفيذ الكامل للقرار ١٨١ (د)، الذي اتخذ قبل ٧٢ عامًا، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، عندما قررت الجمعية العامة تقسيم فلسطين في عهد الانتداب إلى دولتين مجاورتين ذات سيادة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا القرار، لم تنشأ إلا دولة واحدة، بينما لم تحقق الدولة الأخرى الاستقلال التام ولا السيادة. وما يثير الإحباط أنه لا يزال يتعين علينا أن نجتمع كل عام لتذكير العالم بأسره بأن الأمم المتحدة لا تزال تكافح من أجل تحقيق هذه الوعود.

وما برح الشعب الفلسطيني يعيش تحت احتلال غير مشروع دام ٥٢ عامًا، ينتهك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة وتحقيق الاستقلال، وما برح الملايين من الفلسطينيين يعانون من الحرمان والنفي حيث يجرمون من حقهم في العودة باعتبارهم لاجئين فلسطينيين المرة تلو الأخرى.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال توسيع المستوطنات الإسرائيلية مستمرا بلا هوادة، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب أن توقف السلطة القائمة بالاحتلال جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة.

كما يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال للفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تلزمها بالتمييز التجاري بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على نحو ما أكدته محكمة العدل الأوروبية مرة أخرى في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة مضاعفة جهودها الرامية إلى ضمان الاحترام الكامل للاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

إن احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وسعيها إلى تحقيق العدالة لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بهذه الحقوق ينبثق عن إيماننا الثابت بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدانت أصوات عديدة وشجبت العديد من البلدان هذا الظلم التاريخي على مر السنين، مما يدل على عمق التضامن والنطاق العالمي لهذه القضية. وعلى وجه التحديد، فإن الجمعية العامة أنشأت لجنتنا قبل أكثر من ٤٠ عاما كتعبير عن هذه المسؤولية الجماعية. وسنواصل الاضطلاع بولاية اللجنة ولن نسمح أبدا بسقوط القضية الفلسطينية في غياهب النسيان حتى يتم إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقه في الاستقلال بصورة كاملة، استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين متجاورتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وعلى الرغم من كل الرياح المعاكسة، سيأتي اليوم الذي سنحتفل فيه بتحقيق السلام العادل لصالح الفلسطينيين وجميع شعوب المنطقة.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد تيجاني محمد - بندي.

**السيد محمد - بندي** (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الحدث للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. يُذكرنا هذا اليوم الدولي، الذي تحتفل به الأمم المتحدة سنويا حسب التكليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ والقرار ٦٥/٣٤ دال، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وغيرهما من القرارات المتخذة في إطار بند جدول الأعمال "قضية فلسطين"، بأننا مكلفون بمهمة جماعية تتمثل في حل القضية الفلسطينية التي طال أمدها.

وأود أن أعرب عن ارتياح اللجنة للتصويت الذي أجري العام الماضي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بأغلبية ساحقة، بتأييد تجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وينبغي النظر إلى ذلك باعتباره دلالة جديدة وجلية على الدعم المقدم للعمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة، فضلا عن إظهار التضامن مع اللاجئين الفلسطينيين. فقد أقر التصويت بأهمية الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة لـ ٥,٣ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن، ولبنان، وسورية، والأرض الفلسطينية المحتلة، ومن ثم الإسهام في تنميتهم وحمايتهم واستقرارهم في المنطقة. إنها رسالة واضحة تصب في مصلحة تعددية الأطراف.

وعلاوة على ذلك، فإن إيجاد تسوية عادلة لوضع القدس، باعتبارها مسألة من مشاغل الوضع النهائي، يجب أن يضمن احترام القدس باعتبارها مكانا تتعايش فيه الديانات التوحيدية الثلاث، وأن يضمن حماية الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة.

إن الشعب الفلسطيني لا يتوقع التعاطف مع محنته والتضامن مع قضيته العادلة فحسب. بل يجب أن يتمكن أيضا من التعويل على الدعم الثابت والآفاق السياسية ذات المصادقية من أجل بناء دولة مستقلة. فهو بحاجة إلى شركاء حقيقيين مستعدين للتنفيذ الفعلي لما دعت إليه الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا منذ اعتماد القرار ١٨١ (د)، والمستعدين أيضا لدعم إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

ويجب ألا ننسى أن هدفنا، على الرغم من النزاع وعدم الثقة العميق بين الأطراف، والتدابير الانفرادية غير المفيدة، وعدم الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يزال هو إيجاد حل عادل ودائم يتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل

تُحل جميع المظالم المشروعة وديا وأن يعمل القادة من أجل منع أعمال العنف.

وما من شك في أن أبناء الشعب الفلسطيني يعيشون في ظروف إنسانية معقدة للغاية، حيث يشكل اللاجئون نسبة ٤٣ في المائة من السكان. وقد شب معظم مواطني فلسطين في ظل هذا الوضع الذي لا يمكن الدفاع عنه. وما زال سكان غزة يعانون من ظروف معيشية بالغة الصعوبة ومن انتهاكات لحقوقهم الإنسانية. ويجب أن يتوقف ذلك، حيث أن الأطفال والنساء هم من بين الضحايا العديدين لتلك الإجراءات. وتزداد حاجتهم إلى الغذاء والماء والطاقة والرعاية الصحية والتعليم والكرامة وإيجاد فرص العمل اللائق تفاقما بسبب الحاجة إلى الإصلاح وإعادة البناء نتيجة الاشتباكات الجارية، فضلا عن عدم كفاية الموارد وانخفاض المعونة المالية.

ويجب علينا أن نعمل لضمان عدم استمرار هذه الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الحرجة في تأجيج الغضب واليأس لدى الناس، مما يتسبب في زيادة تصعيد العنف. ولا بد من معالجة هذه الحالة من خلال تعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بما يكفل تمكنها من تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر من ٥,٤ ملايين لاجئي فلسطيني. ومن المهم أن نعمل بشكل جماعي لدرء خطر التحديات السياسية والمالية التي تواجه الوكالة.

واليوم، وبينما نؤكد مجددا دعمنا للشعب الفلسطيني، من المهم ألا نفقد الثقة بأن بوسعنا إحراز تقدم كبير حتى لدرجة تجعل تمديد ولاية أونروا أمرا غير ضروري. وأحث جميع الأطراف على الدخول مجددا في حوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، وذلك من بين أمور أخرى. ونعرب عن تضامننا مع الفلسطينيين ومع جميع الشعوب التي تلقى معاملة ظالمة.

وهذا أمر مهم بالنظر إلى أن قضية فلسطين لا تزال دون حل منذ أكثر من سبعة عقود. والمدنيون هم الذين يعانون أشد المعاناة من العنف والقتل والتحرّض وأعمال الهدم والأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وما إلى ذلك. وينعقد هذا الاجتماع في ظل الحالة السياسية والأمنية المتدهورة التي لا تزال تزعزع استقرار الشرق الأوسط. ولا شك في أنه مما يؤجج تلك الحالة تجاهل حقيقة أننا سواء كنا عربا أو يهودا، فإننا كيان واحد ومصائرنا مترابطة بصورة لا تنفصم. وفي سياق التضامن الحقيقي مع الفلسطينيين، يجب علينا جميعا أن نوحّد صفوفنا من أجل تنفيذ مختلف القرارات بشأن القضية الفلسطينية. وبغض النظر عن توجهات الوفود المشاركة، يجب أن نعمل بشأن هذه المسألة بشعور متزايد بالعدالة والإيمان.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي حسن النية في التوسط للتوصل إلى نتيجة مقبولة بصورة متبادلة للطرفين. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال الوفاء بالتزاماتها وفقا للقوانين ذات الصلة. وبناء على ذلك، يجب أن نركز على أفضل طريقة لوقف التصعيد وضمان السلام العادل والشامل. وهذا أمر غير ممكن إلا إذا عملت الجهات الفاعلة، لا سيما قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بشكل متضافر من أجل تنفيذ حل الدولتين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) - دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

وفي سياق سعيينا من أجل تحقيق السلام، يجب أن ننطلق من فرضية أن إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق عبر قرارات انفرادية تتعارض مع المواقف المتفق عليها منذ وقت طويل بشأن هذه المسألة. كما يجب أن يكون واضحا أن جميع أشكال العنف، أيا كان مصدرها، يجب أن تتوقف لأن أي خسائر في الأرواح، سواء كانت في صفوف الفلسطينيين أو الإسرائيليين، هي أمر غير مقبول. ويجب أن

المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وما زال أعضاء المجلس يشعرون بالقلق إزاء الحالة على أرض الواقع ويدعون إلى وضع حد فوري للأعمال التي تقوض الثقة بين الطرفين. ويدين أعضاء مجلس الأمن العنف والهجمات العشوائية ضد المدنيين، من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ولا يزال مجلس الأمن يساوره القلق إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في غزة ويدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسينها بشكل مستدام. ويرحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها مصر والأمم المتحدة في هذا الصدد ويشجع على إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. وسيواصل مجلس الأمن متابعة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، عن كثب وبذل جهوده من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والأمن الذي يحتاج إليه الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني ويستحقانه.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر سعادة السيدة كارين بيرس، رئيسة مجلس الأمن، على بيانها الهام الذي يجدد الالتزام الثابت لمجلس الأمن بإحلال السلام الشامل والعدل والمستدام في الشرق الأوسط، استناداً إلى حل قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

يشرفني أن أعطي الكلمة لسعادة السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام.

**السيدة ريبيرو فيوتي (تكلمت بالإنكليزية):** أحمل تحيات حارة من الأمين العام، الذي طلب مني أن أشاطر كل الحاضرين رسالته للاحتفال العالمي لهذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”لا يزال حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أحد أكثر التحديات الصعبة التي يواجهها المجتمع الدولي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر الرئيس محمد - بندي على بيانه الهام. واللجنة تشكره على معالجة الجمعية العامة، تحت قيادته، للحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط بأسره.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيسة مجلس الأمن، السيدة كارين بيرس.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة)، رئيسة مجلس الأمن (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة هذه الجلسة بصفتي رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

خلال العام المنقضي، أبقى مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قيد نظره. وواصل المجلس الاستماع إلى إحاطات شهرية من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وعقد مناقشات مفتوحة بشأن هذا البند من جدول الأعمال على أساس فصلي. كما واصل المجلس تلقي تقارير من الأمين العام والاستماع إلى الإحاطات التي يقدمها المنسق الخاص كل ثلاثة أشهر، فضلاً عن تلقي تقرير في صورة خطبة في آذار/مارس من هذا العام (انظر S/PV.8489). وعقد مجلس الأمن جلستين إضافيتين، في شباط/فبراير في استجابة للحالة في الخليل (انظر S/PV.8466)، وفي آذار/مارس بشأن مسألة تحويل الإيرادات من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط أحد الشواغل الرئيسية لمجلس الأمن، لا سيما بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في إيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومجلس الأمن لا يزال ملتزماً التزاماً كاملاً بالسعي إلى تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط، وفقاً للقانون الدولي ومع أخذ قراراته ذات الصلة في الاعتبار. وينبغي تحقيق ذلك من خلال

دعوني الآن أضيف بضع كلمات من ناحيتي.

إن قرار الجمعية العامة الذي يقسم فلسطين إلى دولتين تم اتخاذه قبل ٧٠ عاماً. وقد شهد شهر أيلول/سبتمبر الماضي مرور ٢٦ عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو، والتي كان الهدف منها أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس خطوط عام ١٩٦٧. للأسف، وكما نعلم جميعاً، لم يحدث هذا. ويبقى حل الدولتين، وهو الحل الوحيد القابل للتطبيق لهذا الصراع، بعيد المنال كما كان دائماً.

بينما نعمل من أجل استئناف المفاوضات، يجب أن نعالج المعاناة الجسيمة للمدنيين في غزة، حيث يعيش حوالي مليوني فلسطيني في فقر وبطالة، مع قدرة محدودة للحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية، ويتأثرون يومياً بعمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل.

يجب علينا أن نواصل تلبيةنا للاحتياجات الاقتصادية والإنسانية العاجلة للفلسطينيين وزيادتها. إن الفلسطينيين في غزة، مثلهم مثل البشر في كل مكان، لديهم الحق في الاحتجاج السلمي. تتحمل قوات الأمن الإسرائيلية مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وفي الوقت ذاته يجب أن يتوقف الإطلاق العشوائي للصواريخ والأجهزة الحارقة تجاه السكان المدنيين الإسرائيليين. بالرغم من التحديات، يجب أن تستمر الجهود لتحقيق السلام. تواصل الأمم المتحدة دعم العمل الذي تقوم به مصر من أجل المصالحة الفلسطينية.

لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عاملاً حيوياً لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وتحتاج إلى دعمنا المستمر. إننا نرحب بالتوصية الأخيرة من اللجنة الرابعة للجمعية العامة المؤيدة

وللأسف، لم تطرأ أية تطورات إيجابية خلال العام الماضي، ولا يزال الوضع على الأرض يتدهور. يجب وقف تكثيف المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل الفلسطينية والمعاناة الواسعة النطاق في غزة. إن إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليست لها أية شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، كما هو مذكور في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

”تحدد هذه الأفعال بتقويض قابلية إقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتوقف الإطلاق العشوائي للصواريخ ومدافع الهاون تجاه السكان المدنيين الإسرائيليين. أدعو الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع مؤيديهم إلى اتخاذ خطوات تعيد الثقة في حل الدولتين. فلا يوجد بديل قابل للتطبيق.

”إنه ضرب من الوهم الخطير الاعتقاد بأن الصراع يمكن إدارته أو احتواؤه إلى الأبد. المفاوضات البناءة وبحسن نية بين الطرفين، بدعم من المجتمع الدولي، والالتزام بالقرارات طويلة الأمد والمعايير المتفق عليها منذ فترة طويلة هي وحدها التي ستحقق حلاً عادلاً ودائماً، تكون فيه القدس عاصمة لكلتا الدولتين. المطلوب أولاً وقبل كل شيء هو القيادة والإرادة السياسية. كما يجب دعم جهود المجتمع المدني والجهود الساعية إلى سد الفجوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

”في هذا اليوم الدولي للتضامن، دعونا نعيد تأكيد التزامنا بدعم حقوق الشعب الفلسطيني. لن تتراجع الأمم المتحدة عن التزامها تجاه الشعب الفلسطيني في حين نسعى جاهدين لإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف وبناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.“

أقرأ الآن بيان فخامة الرئيس محمود عباس الموجه إلى هذه الجلسة.

(تكلم بالعربية)

”لقد مر الشعب الفلسطيني خلال ما يزيد عن ٧٠ عاماً بالعديد من الكوارث والنكبات، فقد ضحى وعانى، وتشرد وصبر، وناضل واستشهد، واعتُقل دفاعاً عن تاريخه ووطنه ومقدساته. ولكن ذلك لم يثن شعبنا عن النضال ولا عن مواصلة مسيرته، إيماناً بثوابته وأهدافه الوطنية، كما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

”لقد قبلنا بالشرعية الدولية وبالقانون الدولي حكماً لحل قضيتنا. وقبلنا بالمفاوضات والحوار والعمل السياسي والمقاومة الشعبية السلمية طريقاً للتوصل إلى حل قضايا الوضع النهائي كافة، وصولاً إلى معاهدة سلام تقود إلى الاستقلال وتنتهي الاحتلال والصراع.

”إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي ظلت تراوغ منذ اتفاق أوسلو وحتى تاريخه. ولم تكتف بذلك. فقد أعرب رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي عن رفضه لحل الدولتين وواصل عمليات الضم والاستيطان في أرضنا المحتلة من أجل تقويضه. كما وأمعنت هذه الحكومة في تغيير هوية وطابع مدينة القدس الشرقية، عاصمة دولتنا، وأصدرت القوانين العنصرية وعزلت بحصارها قطاع غزة عن باقي أرض الوطن وعن العالم وقامت بخرق اقتصادنا والقرصنة على أموالنا ونهب مواردنا وخرقت جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية المعقودة معها.

”مرة أخرى، تقوم الإدارة الأمريكية بخرق القانون الدولي وتثبت أنها غير مؤهلة لتكون وسيطاً نزيهاً. فقبل أسبوعين، أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

لتجديد ولاية الأونروا. كما ندعو الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها وإسهاماتها المالية للوكالة.

في كلمته أمام الجمعية العامة قبل شهرين (انظر A/74/PV.7)، أعلن الرئيس عباس اعتزامه تحديد موعد للانتخابات الفلسطينية. سيكون من الضروري أن تجري تلك الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة وغزة، بما يتماشى مع التشريعات ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية ومع منهاج سياسي وطني متفق عليه والاتفاقات القائمة، بما في ذلك اتفاقات أوسلو.

أضـم صوتي إلى الأمين العام في التأكيد على الحاجة إلى عمل شجاع. يجب أن نرفض الذين يسعون إلى إنكار الروابط التاريخية للفلسطينيين أو الإسرائيليين بالأرض، ويجب أن نعيد إحياء المفاوضات بشأن حل الدولتين، الذي هو السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعبين.

وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الأطراف وجميع الشركاء لتحقيق هذا الهدف الأساسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيسة الديوان على بياحها الهام وعلى نقلها لرسالة هامة من الأمين العام. أطلب منها أن تنقل إلى الأمين العام خالص امتنان اللجنة له على جهوده الشخصية اليومية لإحراز تقدم في حل الدولتين وللدفع نحو حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أقرأ بيان فخامة الرئيس محمود عباس في هذه المناسبة، أود أن أبلغ اللجنة بأننا سنعمم ترجمة للبيان باللغة الإنكليزية على جميع الحاضرين في القاعة.

وعاصمتها القدس الشرقية. وآن الأوان لتقوم دول العالم، التي تؤمن بحل الدولتين وتعترف بدولة إسرائيل، أيضا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية. ألم يحن الوقت لإنهاء أطول احتلال عسكري في عصرنا الحاضر؟ أليس من حق الشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب، أن تكون له دولته المستقلة ذات السيادة، وأن تنتهي معاناة أبنائه وبناته من اللاجئين الذين طردوا من ديارهم في عام ١٩٤٨؟

”نود أن نعرب عن جزيل شكرنا لمواقف الدول التي أكدت على التزامها بالقانون الدولي والشرعية الدولية. وندعو المجتمع الدولي بأسره، انسجاما مع مسؤولياته القانونية، إلى عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي تخلقه سياسات وإجراءات إسرائيل في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم تقديم الدعم والمساعدة اللذين من شأنهما الحفاظ على هذا الوضع وتكريسه، وإلى التمييز بين إقليم السلطة القائمة بالاحتلال والأرض المحتلة وإلى ضمان المساءلة.

”وهنا، أجدد التذكير بأننا لا زلنا نمد أيدينا إلى السلام العادل المبني على قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين على حدود ١٩٦٧. فنحن لم نرفض الذهاب إلى المفاوضات يوما وقدمنا مبادرتنا للسلام في شباط/فبراير ٢٠١٨ أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8183) والتي طالبنا فيها بعقد مؤتمر دولي وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف لتساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع النهائي وتوفير الضمانات لتنفيذ ما يُتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة لتحقيق سلام عادل وشامل وفقا لمرجعيات الشرعية الدولية.

”على الرغم من عقود من خيبة الأمل، فإننا لا نزال مقتنعين بالمنظومة الدولية التي تحترم القانون الدولي وتضمن

المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لا تخالف القانون الدولي، الأمر الذي رفضناه ورفضه المجتمع الدولي بأسره. فهو إعلان باطل وغير شرعي ويتعارض كلياً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن مثل هذه التصريحات والقرارات الأمريكية غير الشرعية تشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة احتلالها وزيادة نشاطاتها الاستيطانية وارتكاب مزيد من الجرائم، وفق نظام روما الأساسي وقرارات الشرعية الدولية.

”وبهذه المناسبة، فإننا نشكر جميع الدول والمنظمات الدولية التي أدانت أو رفضت هذا الإعلان والاستيطان بأكمله الذي يشكل انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومرجعيات عملية السلام، واعتزمت على السياسة الأمريكية تجاه القدس وتصدت للهجوم على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودعمت الوكالة ماليا وسياسيا وعملت على تحديد ولايتها في رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن الحرية والكرامة حق للشعب الفلسطيني والسلام العادل والشامل استحقاق لكافة شعوب المنطقة.

”إن القانون الدولي هو حجر الأساس للمنظومة الدولية ولا يحتمل الازدواجية والتحريف، وإن التعامل مع إسرائيل على أنها دولة فوق القانون يشجعها على الاستمرار في التصرف كدولة خارجة عن القانون. ولقد آن الأوان أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لوضع حد لهذا العدوان الإسرائيلي على أرضنا ووجودنا ومستقبلنا. ولقد آن الأوان لاتخاذ تدابير عملية تحمي الشعب الفلسطيني وتمكّنه من ممارسة حقه في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله على أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

جهودها عملاً بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة بغية التوصل لتسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وتلبية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير في دولة فلسطينية مستقلة.

وباسم اللجنة، أود أن أشكر مرة أخرى رئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن ورئيسة ديوان الأمين العام على مشاركتهم في هذه الجلسة الهامة وعلى رسائل تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب بالحضور القوي لزملائي اليوم.

سأعلق الجلسة الآن لفترة وجيزة لتمكين ضيوفنا من المغادرة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٥.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كشينوكا ديريني سينويراتني، الممثلة الدائمة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

**السيدة سينويراتني (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية):** يسعدني أن أحاطب هذا الاجتماع الخاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأن أشكر السيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على دعوته إياي لمخاطبة هذا الجمع باسم سري لانكا بوصفها رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

نفاده. وستواصل دولة فلسطين الانخراط في جميع الجهود الرامية لتعزيز سيادة القانون الدولي، بما في ذلك تعزيز مؤسساتنا ونشر ثقافة السلام وتمكين شعبنا، وبخاصة المرأة والشباب. ومن ناحية أخرى، فإننا سنواصل بذل الجهود لتوحيد أرضنا وشعبنا من خلال الانتخابات التي دعونا لها ونعمل على تنظيمها خلال الأشهر القليلة القادمة وصولاً لأن يكون هناك سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح شرعي واحد.

”إن الشعب الفلسطيني لن يختفي، كما أنه لن يقبل بالقهر والظلم. وسيواصل شعبنا كفاحه المشروع ضد الاحتلال الاستعماري لأرضنا وشعبنا وحرماننا من حقوقنا غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقنا في تقرير المصير. إننا لن نتخلى عن ثقافة السلام والتسامح الراسخة فينا وسنستمر في العمل على محاربة الإرهاب في منطقتنا والعالم.

”في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نتقدم بالشكر والتقدير لكل الدول والحكومات والمنظمات والشعوب التي عبرت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وأيدت نضاله الشرعي وشدت على عزمته وصموده في أحلك الأوقات وهو يواجه أعنى التحديات.“

(تكلم بالإنكليزية)

انتهيت من تلاوة بيان الرئيس محمود عباس، ولكنني لم أر الأمانة العامة تعمم النص الإنكليزي. وعليه، أناشدها توزيع نسخ منه على الجميع.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أرجو من المراقب عن دولة فلسطين أن ينقل تحياتنا وخالص شكرنا للرئيس محمود عباس على رسالته الهامة. وأود أيضاً أن أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله للشعب الفلسطيني، أن اللجنة عاقدة العزم على مواصلة

آب/أغسطس ٢٠١٩. وفي الضفة الغربية، قتل ستة أطفال وأصيب ٢٣٨ ١ بجراح في نفس الفترة.

وكذلك يغطي التقرير الحالة المتدهورة في غزة، حيث يساور اللجنة القلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، الأمر الذي أسفر عن مقتل ١٣٨ وجرح ١٥٩٠١ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد أدى الحصار المفروض على غزة، الذي يدخل سنته الثالثة عشرة، إلى فرض قيود شديدة على حرية حركة الناس والبضائع وإلى عواقب وخيمة على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والأدوية. ولا يزال يساور اللجنة القلق كذلك إزاء رفض إصدار تصاريح خروج الفلسطينيين للحصول على الخدمات الطبية وتأخيرها والقيود الأخرى المفروضة في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الاستيلاء المتزايد على الأراضي وهدم المنازل الفلسطينية والحرمان من تصاريح البناء والقيود المفروضة على الحركة واستخدام الاحتجاز الإداري التعسفي والافتقار إلى المساءلة عن العنف الذي يمارسه المستوطنون، حسب الشهادات، بعض الممارسات التي لا تزال تفرغ اللجنة.

وتضم اللجنة الخاصة صوتها إلى النداءات الدولية للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، يعيش بموجبه شعبا فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. ويجب على طرفي النزاع تهيئة البيئة اللازمة لتيسير إحلال السلام. وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة لدعم الجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الجوهرية. ويجب أن تُكفل سلامة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وفقاً للقانون الدولي والممارسات المتعلقة به.

ونعيد التأكيد مرة أخرى على دعمنا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن قضية فلسطين ولتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإنهاء احتلال الأراضي المحتلة ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

نحن هنا اليوم ملتزمون بهدف مشترك يتمثل في البحث عن سبل سلمية ومنصفة للتوصل إلى حل لقضية فلسطين. إننا هنا اليوم ننطلق من التعاطف والاهتمام بالشعب الفلسطيني، ولا سيما أطفاله، وكذلك لأننا نستلهم الصمود والقوة اللذين ظل يظهرهما.

لقد قدم ممثلون عن المجتمع المدني وضحايا وشهود، في حزيران/يونيه من هذا العام، إحاطات إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. ولفتت تلك الشهادات انتباه اللجنة إلى دورة العنف والمشقة اليومية، حيث لا يزال كل جانب من جوانب الحياة يتضرر من الاحتلال غير المشروع. ولأحظت اللجنة بقلق تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الناجم عن التوسع الاستيطاني والأزمة الإنسانية الخطيرة في غزة جراء استمرار الحصار وعمليات الإغلاق.

وقد عرضت اللجنة، في وقت سابق من هذا الشهر، تقريرها الحادي والخمسين (A/74/356)، عملاً بالقرار ٩٦/٧٣. ويقدم التقرير معلومات بآخر المستجدات بشأن عدد من المسائل المثيرة للقلق، ولا سيما استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتدمير ومصادرة الممتلكات الفلسطينية وزيادة العنف الذي يمارسه المستوطنون واستمرار استخدام الاحتجاز الإداري للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، واستغلال الموارد الطبيعية والأزمة الإنسانية في غزة وغياب المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة. وقد ركزت اللجنة في جزء من تقريرها، في ضوء الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل هذا العام، على حالة حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال الفلسطينيين.

فقد قتل في غزة، حيث يشكل الأطفال نصف عدد السكان البالغ ١,٩ مليون نسمة، ٢٩ طفلاً وجرح ٣٨٧ ٤ أثناء مظاهرات حدثت بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ٢٩

على إنهاء مأساة الشعب الفلسطيني، وتعويضه عن كل ما حل بهذا الشعب المناضل من كوارث متتالية منذ ما يزيد على ٧٠ عاماً.

”وتحرص جامعة الدول العربية في كل عام على إحياء هذه الذكرى السنوية، تأكيداً على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمم المتحدة، وتعميقاً للإصرار الدولي على الالتزام بقضية الشعب الفلسطيني العادلة، وتعزيزاً للجهود المضنية المبذولة للدفاع عن حقوقه ودعم استعادة حرته ورفع الظلم التاريخي الذي يتعرض له من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال.

”لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحركات تدعي أنها تهدف لتحقيق السلام، ولكنها أظهرت أن هذا السلام المزعوم ليس سوى انعكاس لرؤية اليمين الإسرائيلي في سعيه لفرض الحل على الفلسطينيين وتثبيت واقع الاحتلال، بعيداً عن الشرعية الدولية التي أرساها المجتمع الدولي، بما في ذلك في الأمم المتحدة، والقائمة على التوصل للتسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية التي تتخذ هدفاً لها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال التفاوض المباشر حول قضايا الوضع النهائي الخمس.

”فقد انتهجت الإدارة الأمريكية سبيل الضغط على الجانب الفلسطيني وحده لإجباره على القبول بحلٍّ أحادي وتبنت في هذا الإطار سلسلة من الإجراءات غير القانونية، والتي كان آخرها إعلان وزير الخارجية الأمريكي أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات بالضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي في خطوة تقوّض أي احتمال - ولو ضئيل - لتحقيق السلام العادل وتنذر بموجات عنف وتطرف في المنطقة وتخالف أسس الشرعية الدولية، وعلى رأسها

ونواصل اليوم تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونأمل في أن تساعد روح النوايا الحسنة على العمل معاً للحفاظ على هويتهم الوطنية في خضم الصعوبات الهائلة التي يتحملونها. ولنستلهم، نحن المجتمع الدولي، من صمود هذا الشعب وقوة إيمانه بهدفه في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لإعادة تكريس جهودنا الجماعية والتزامنا بالتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لقضية الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إعمال حقوقه وتطلعاته المشروعة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة سينويراتي على بياحها الهام. ونعرب عن امتناننا لإسهام اللجنة الخاصة في هذه الجلسة ولسري لانكا على مشاركتها الفعالة في الأنشطة التي نقوم بها.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية):** يشرفني، سيدي الرئيس، أن أتلو عليكم نص الرسالة الموجهة إلى هذه الجلسة التذكارية من معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

”صاحب السعادة السفير شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال ورئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، يسعدني أن أتوجه إليكم ولأعضاء اللجنة الموقرة اليوم بهذه الرسالة في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ذلك اليوم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٠/٣٢ بـ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، ليؤكد الرسالة الدولية والعربية الواضحة المناهضة للاحتلال، وليعكس عزماً عالمياً قوياً

الأرض مقابل السلام. ومن دواعي الأسى البالغ أن هذه المواقف الأحادية غير المدعومة دولياً أو إقليمياً قد أعطت إسرائيل الضوء الأخضر للبدء في تنفيذ خططها من أجل القضاء على حلّ الدولتين عبر تكثيف مظاهر القمع والاحتلال، وعلى رأسها الاستيطان غير الشرعي، فضلاً عن تكثيف قمع وحصار الفلسطينيين وممارسة القتل بدم بارد في مواجهة متظاهري مسيرة العودة السلمية.

”إلا أن الانحياز الأمريكي للمواقف الإسرائيلية والتخلي عن المبادئ الراسخة لأي عملية سلمية متوازنة لم يغير شيئاً من حجم الدعم والتأييد الدولي للمواقف الفلسطينية. فما زالت بوصلة الإرادة الدولية تشير في الاتجاه الصحيح الداعم لحلّ الدولتين وتشكّل إجماعاً دولياً واضحاً في مجلس الأمن يرفض ويستهن بالموقف الأمريكي الرامي إلى شرعنة الاستيطان. وامتد هذا الإجماع إلى الجمعية العامة التي وافقت بأغلبية كبيرة على تجديد التفويض الممنوح لوكالة الأونروا لتستمر في عملها الحيوي في خدمة وحماية اللاجئين الفلسطينيين للسنوات الثلاث القادمة، في الوقت الذي أصدرت فيه محكمة العدل الأوروبية قراراً يقضي بوسم المنتجات المستوردة من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ في خطوة مهمة على طريق مقاطعة البضائع التي تُنتج في المستوطنات الإسرائيلية. كما اتخذت العديد من التجمعات السياسية والإقليمية، مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهما، مواقف داعمة وبقوة للشرعية الدولية وللشعب الفلسطيني.

”في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نحدد من جامعة الدول العربية التزامنا بقضيته العادلة ودعمنا الكامل لنضاله وقياداته لحين إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ونوجّه من هذا المكان التقدير

مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على مر السنين، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن جامعة الدول العربية تدين بأشدّ العبارات هذا التغيّر المؤسف في الموقف الأمريكي، وتؤكد أن القانون الدولي تصوغه الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي ككل، ولا تصوغه دولة واحدة مهما بلغت أهميتها وأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يظلّ احتلالاً غير شرعي، مرفوضاً ومداناً من العالم أجمع، وأن الاستيطان كان ويطلّ وسيظلّ استيطاناً باطلاً من الناحية القانونية وعاراً على من يمارسه أو يؤيده من الزاوية الأخلاقية، بغض النظر عن أي مساعٍ لإضفاء شرعية زائفة عليه.

”وفي نفس الوقت، فإن جامعة الدول العربية تدين أيضاً السلسلة المتواصلة من الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية مؤخراً، ومنها الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، ثم إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، فضلاً عن تجميد الدعم الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والسعي إلى تخطيطها، توطئة لتغيير صفة اللاجئين الفلسطينيين وسحب ملفات القدس واللاجئين من مفاوضات الحل النهائي في ما يشكّل ضرباً بعرض الحائط بأسس الشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تشكل المرجعيات الثابتة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

”فسمعنا - ولأول مرة - من يشكك في جدوى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) داخل قاعة مجلس الأمن، رغم أن هذا القرار - وغيره من أسس الشرعية الدولية - قد مهّد الطريق لمفاوضات بين إسرائيل وجيرانها على أساس مبدأ

هذا اليوم يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة لنا جميعا - دولا ومنظمات وشعوبا - لتجديد التزامنا الدائم بدعم القضية الفلسطينية العادلة، وتعزيز جهودنا والنهوض بمسؤوليتنا المشتركة تجاه إنهاء احتلال الاستعمار الإسرائيلي، وسياسته القائمة على القتل والتهجير القسري والتطهير العرقي والاستيطان ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات وإنكار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

يجري اجتماعنا اليوم في ظل التصعيد الخطير الذي شهده قطاع غزة مؤخرا من خلال العدوان العسكري الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي، والذي أسفر عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية. وتدعو المنظمة، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وحمل إسرائيل على وقف انتهاكاتها المتواصلة.

كما تشهد مدينة القدس المحتلة تطورات خطيرة نتيجة لإمعان إسرائيل - قوة الاحتلال - في سياستها لتغيير الوضع القانوني والتاريخي والسياسي للمدينة وعزلها عن محيطها الفلسطيني. ويتزامن ذلك مع المواقف والقرارات غير المسؤولة لبعض الدول التي تجسد انحيازها إلى إسرائيل - قوة الاحتلال - وسياسات تهويد مدينة القدس المحتلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما نجدد هنا رفضنا للتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأمريكي مؤخرا، الذي اعتبر فيه أن استيطان الاستعمار الإسرائيلي لا يتعارض مع القانون الدولي. ونعتبر ذلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي، التي تؤكد كلها أن الاستيطان الإسرائيلي غير قانوني ويشكل اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني. ونؤكد أن هذا الموقف الأمريكي المنحاز للاحتلال الإسرائيلي والذي يعتبر تحديا للإجماع الدولي لا ينشئ حقا ولن يكتسب

لكافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ولجميع الحضور الكرام الذين نشكرهم على حرصهم للمشاركة في هذه المناسبة، ليؤكدوا وقوفهم ودولهم ومنظماتهم إلى جانب الحق الفلسطيني وليضمو صوته إلى صوتنا بتوجيه رسالة تضامن وتحية إعزاز وتقدير للشعب الفلسطيني على صموده وتضحياته، وللعبير عن الثقة في حتمية تفوق قوة القانون على قانون القوة، انتصاراً لقيم العدالة والسلام على الظلم والعدوان والاحتلال.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر سعادة السيد عبد الفتاح عبد العزيز على بيانه وأود أن أطلب إليه أن ينقل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، سعادة السيد أحمد أبو الغيط، خالص امتنان اللجنة على هذه الرسالة الهامة وعلى ما يقدمه من دعم قوي إلى أنشطة هذه اللجنة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد أغشين مهديف، المراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي سيلقي رسالة من السيد يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

**السيد مهديف (منظمة التعاون الإسلامي):** يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أعرب عن تقدير منظمة التعاون الإسلامي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولرئيسها سعادة السفير نيانغ، وجميع أعضائها لالتزامهم المتواصل وجهودهم الحثيثة في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، وحشد التأيد الدولي لها. وإذ نعرب في هذه المناسبة عن إجلالنا وتقديرنا للشعب الفلسطيني الذي استطاع بعطاءه اللامحدود وإيمانه بعدالة قضيته أن يبقى صامدا على أرضه، مدافعا عن حقوقه، فإننا ندعو إلى مزيد من التأيد والتضامن الدولي معه لاسترجاع وطنه وكامل حقوقه المشروعة.

يشكل لقاءنا هذا، الذي ينعقد بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٤٠، باء، منذ عام ١٩٧٧، بإعلان

كما تجدد منظمة التعاون الإسلامي دعوتها لأطراف المجتمع الدولي إلى مواءمة سياستها ومواقفها وجهودها ودورها مع ما يمليه التزامها بسيادة القانون الدولي، من خلال الانخراط بشكل فعال وجاد في رعاية الأطراف في العملية السياسية وفق الإطار الزمني والمرجعيات الدولية المحددة لتنفيذ رؤية حل الدولتين على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد مهديف على البيان الهام الذي أدلى به بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، التي لا تزال شريكا نشطا في هذه اللجنة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد يشار علييف، الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى الأمم المتحدة، الذين سيدلي برسالة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

**السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

في هذا اليوم الذي نحتفل فيه رسميا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها لحقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوقه في تقرير المصير والاستقلال، وتجدد الحركة التزامها الراسخ بالسعي إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين وتحقيق سلام وأمن حقيقيين في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعيد حركة عدم الانحياز تأكيد تقديرها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة على عملهما الهام ومساعدتهما القيمة في هذا الصدد، وذلك تمشيا مع الولايتين المنوطتين بهما من الجمعية العامة. وبالمثل تشيد الحركة مرة أخرى

شرعية، ومن شأنه تقويض سياسة القانون الدولي والجهود الدولية لإحلال السلام القائم على رؤية حل الدولتين.

وإذ نحدد رفضنا المطلق وإدانتنا الشديدة لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه فرض السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، فإننا نعتبر هذا الإعلان تصعيدا خطيرا واعتداء سافرا على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، ويرمي إلى تقويض فرص إحلال سلام عادل ودائم وشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يزداد الوضع في فلسطين خطورة بسبب قرار السلطات الإسرائيلية غير القانوني بالاستمرار في حجز عائدات الضرائب الفلسطينية. إن هذا القرار يشكل قرصنة وعقوبا جماعيا للشعب الفلسطيني، وانتهاكا للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقات الموقعة، والذي أدى إلى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

وتود منظمة التعاون الإسلامي أن تؤكد في هذا الصدد أن عدم وجود تدابير دولية رادعة وفعالة من شأنه أن يتيح لإسرائيل - قوة الاحتلال - الإفلات من العقاب، ومواصلة انتهاكاتها وممارساتها العنصرية. إن المساءلة والمحاسبة تعتبر أحد الأدوات التي تسهم في تسليط الضغط اللازم على إسرائيل لإنهاء احتلالها، واحترام واجباتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ ترحب منظمة التعاون الإسلامي بالتصويت لصالح القرار الخاص بتجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لثلاث سنوات قادمة، فإنها تدعو جميع الدول إلى ترجمة هذا الدعم السياسي إلى مساهمات مالية لتمكين الوكالة من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضيتهم حلا نهائيا وفقا للقرارات الأممية ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٩٤ (د).

الكثير منها إلى مرتبة جرائم الحرب. وهذا يسبب صدمة ومعاناة شديدتين بين السكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، حيث الوضع الإنساني مرير وأصبحت الحالة العامة لا يمكن الدفاع عنها وغير قابلة للمعيشة.

لقد جددت اللجنة الوزارية بالإجماع في إعلانها السياسي، ضمن جملة أمور، دعوات الحركة إلى وقف جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع الامتثال التام للقانون الدولي وجميع القرارات ذات الصلة، وأكدت مجددا التضامن الدائم مع الحقوق الثابتة والقضية العادلة للشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لها. وتؤكد حركة عدم الانحياز على أن الحل العادل والدائم والشامل لقضية فلسطين يظل مسؤولية دائمة للأمم المتحدة حتى يتم حلها بصورة عادلة ومرضية. تؤكد على ضرورة الحشد العاجل وبذل جهود متعددة الأطراف للدفع نحو التوصل إلى أفق سياسي وإلى حل، وكذلك تخفيف حدة المصاعب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها شعب فلسطين. نأسف بشدة لأنه بالرغم من عقود أمضاها الشعب الفلسطيني وهو يشارك في جهود السلام بحسن نية والتزامه الثابت بحل الدولتين من أجل السلام والتقيد بالقانون الدولي، فضلاً عن التنازلات المؤلمة التي قدمها، إلا أن محتته ساءت ولا يزال الحل العادل بعيد المنال.

بالنظر إلى أن مجلس الأمن لا يزال مشلولاً بشأن هذه المسألة بالرغم من الواجبات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن الحالة لا تزال تتدهور وتزعزع الاستقرار. يجب أن يكون هذا مدعاة قلق بالغ لدى المجتمع الدولي وينبغي أن يدفع نحو اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها ووضع حد لها. تشمل الانتهاكات أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبغير هذا الإجراء لا يمكن إنقاذ فرص السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق

بالجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتوفير المساعدات الأساسية الإنسانية والإنمائية والطائرة ولحماية اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات. كما نعرب عن تقديرنا البالغ لجميع وكالات الأمم المتحدة ذات البرامج الخاصة التي توفر للشعب الفلسطيني الدعم الذي تمس الحاجة إليه، بما في ذلك دعمها للأطفال والنساء.

لقد وافق حزيران/يونيه الماضي للأسف الذكرى السنوية الثانية والخمسين للاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى. ويوافق هذا الأسبوع الذكرى السنوية الثانية والسبعين لاتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) لتقسيم فلسطين في عهد الانتداب. ولقد وافق شهر أيار/مايو الذكرى السنوية الحادية والسبعين لنكبة ١٩٤٨ التي حلت بالشعب الفلسطيني بشكل مأساوي. إن هذه المناسبات الجلييلة تدفع حركة عدم الانحياز إلى تكرار دعواتها القديمة لبذل وتكثيف كل الجهود اللازمة لإنهاء هذا الظلم وللتقدم بحل سلمي وعادل.

اجتمعت اللجنة الوزارية لحركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين في باكو في تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. للأسف، لا يزال الوضع حرجاً وغير مستدام. وقد شدد الوزراء على أسفهم الشديد لأن الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني من الاحتلال الإسرائيلي العسكري الوحشي ومن الحصار والقمع ولا يزال محروماً من حقوقه الإنسانية الأساسية. فجميع حقوقه تتعرض للانتهاك المتعمد والمنهجي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تواصل استيطانها واستعمارها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقمعها وعقابها الجماعي للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الأبرياء العزل، وارتكابها لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتي قد يصل

العزل. ويشمل ذلك قتل وإصابة الأطفال والنساء في منازلهم، كما شهدنا بشكل مؤلم في الأيام الأخيرة. إن انعدام المساءلة هذا يغذي ثقافة الإفلات من العقاب ويزعزع استقرار الوضع على الأرض ويقلل من فرص السلام. التصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة وإنهاء هذا الوضع غير العادل يتطلبان اهتماماً وإجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي. تضامن المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة يجب توجيهه إلى جميع الجهود ذات الصلة دعماً لاستقلال وسيادة دولة فلسطين في جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات ذات الصلة ودعماً لقبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وفي الختام، تكرر حركة عدم الانحياز، في هذا اليوم الهام، التأكيد على التزامها الراسخ بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يكمن في صميم النزاع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن كونه هدفاً طال انتظاره للحركة.

وفي هذا الصدد، نؤكد اليوم من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع باستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني البطل في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتوافر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة لبعثة الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي ستقل إلينا رسالة من معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

**السيدة فاطمة محمد (الاتحاد الأفريقي)** (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على

حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. يجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات التي يستوجبها القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وتود حركة عدم الانحياز في هذا الصدد أن تعرب عن معارضتها ورفضها بشدة للإعلان الصادر مؤخراً عن إدارة الولايات المتحدة والذي أصدره وزير الخارجية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الاستيطان غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إننا نؤكد من جديد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية وجميع الأنشطة الاستيطانية، وكذلك صلاحية جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونعتبر أن البيان الذي أصدرته الولايات المتحدة ليس له أي تأثير قانوني وأنه لاغ وباطل. وتدين حركة عدم الانحياز أيضاً الاستفزازات والتحريضات التي تقوم بها جماعات المستوطنين المتطرفين، بما في ذلك ما يقومون به ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، ومنها الحرم الشريف، وكذلك تخريب المساجد والكنائس، وهو ما يغذي التوترات والحساسيات الدينية التي تهدد بزعزعة الاستقرار. إننا ندعو إلى احترام قدسية الأماكن المقدسة والاحترام التام للوضع التاريخي والقانوني القائم منذ عقود.

تكرر حركة عدم الانحياز اليوم مطالبتها برفع الحصار غير القانوني المفروض من جانب إسرائيل على قطاع غزة، والذي لا يزال يلحق الضرر البالغ بجميع جوانب حياة السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة ويشكل عقوبة جماعية جسيمة. علاوة على ذلك، نؤكد من جديد قلقنا الشديد إزاء عدم المساءلة عما ترتكبه إسرائيل - قوة الاحتلال - من انتهاكات لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء

”وتدين المفوضية الاعتداءات المستمرة على الحقوق الإنسانية للأبرياء وانتهاكاتهما، تحت أي ذريعة كانت، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بكامل مسؤوليته عن حماية الأبرياء من خلال إلزام إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي.

”ويجب أن تدرك جميع الأطراف أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع الذي طال أمده. فلا يمكن التوصل لحل عادل وسلمي ودائم للنزاع إلا من خلال المبادئ القائمة بالفعل على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وتود مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تؤكد مجددا التزامها بالعمل المشترك مع المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.“

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة فاطمة كياري محمد على بيانها الهام جدا الذي نقلت من خلاله الرسالة الهامة الموجهة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي لا تزال تشكل شريكا قيما للجنثتنا.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوجين ”غوس“ نيوبورت، وهو ناشط في مجال العدالة الاجتماعية من الولايات المتحدة. وقد شغل منصب عمدة بيركلي، كاليفورنيا، من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٦، كما أنه مدير سابق لبرنامج بوسطن للإسكان الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه كان أحد أعضاء المجلس الاستشاري المعني بإعصار كاترينا في عام ٢٠٠٥، وهو عضو هيئة تدريس في كل من جامعة ييل ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كاليفورنيا. وقد حصل أيضا على جائزة الإنجاز الفردي لعام ٢٠١٩ من مؤسسة المعهد العربي الأمريكي. وسيتحدث بصفته ممثلا عن المجتمع المدني.

تنظيم هذه الجلسة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتتيح جلسة اليوم الفرصة مرة أخرى لزيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بشأن قضية فلسطين التي لم تحل وللتأكيد مجددا على تضامنا مع الشعب الفلسطيني. وأود أيضا أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على التزامكم المتواصل وقيادتكم الدؤوبة على رأس اللجنة.

يسرني ويشرفني الآن أن أتلو عليكم رسالة تضامن من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فقي محمد.

”يسعدني للغاية أن أكون معكم في الاحتفال السنوي بهذا اليوم الذي تجدد فيه مفوضية الاتحاد الأفريقي تضامنها المشترك مع الشعب الفلسطيني. ثني القارة وشعوبها، شأنها في ذلك شأن جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم، على شجاعة الشعب الفلسطيني وعزمه وتدعم تطلعاته لإقامة دولة ونيل الحرية والعدالة.

”إن المفوضية تدعو إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. وتدعو إلى التنفيذ الفوري لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن فلسطين منذ عام ١٩٤٧، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بشأن إنهاء جميع النزاعات المسلحة والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فضلا عن تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين والسجناء وحصولهم على المساعدة الإنسانية.

”وتدعو المفوضية جميع أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي إلى الكف عن السياسات الأحادية الجانب والإجراءات والاستفزازات التي يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة الأمنية والأجواء المتوترة في الشرق الأوسط وإلى الالتزام بروح مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وقد شكّلت كلمات نيلسون مانديلا مصدر إلهام لي أيضا في هذا العمل، فقد أدرك أوجه الشبه بين جنوب أفريقيا وإسرائيل. وفي عام ١٩٨٨، سافرت أنا وثلاثة من الأصدقاء اليهود، أستاذان جامعيان ومصور، إلى فلسطين وإسرائيل أثناء الانتفاضة. وقضينا ١٠ أيام هناك. وفي رام الله، التقينا بطلاب الجامعة وأصحاب المحلات التجارية. وشهدنا مجموعة من الشباب الفلسطيني يلقون بالحجارة على الشرطة الإسرائيلية، وأطلق علينا الجيش النار لأننا حاولنا التقاط الصور. وبطبيعة الحال، أخبرونا أنهم كانوا يطلقون الرصاص المطاطي فحسب، وكأن سرعة الرصاص المطاطي لا يمكن أن تتسبب في أذى كبير.

وفي القدس الشرقية، عقدنا اجتماعات في فنادق وزرنا الجدار وبعض المساجد. وذهبنا إلى غزة وشهدت أفضع المشاهد التي رأيتهما على الإطلاق. فقد كانت تدفقات من الغائط تمر أمام مستشفى الأمم المتحدة مباشرة وكان صبية فلسطينيون يلعبون في وسطها. وأقمنا مع فلسطينيين من مؤيدي الثورة، فجاء الجنود الإسرائيليون للبحث عنا. وزرنا سحنا كان سقفه منخفضا لدرجة أننا اضطررنا للدخول زحفا للتحدث مع السجناء. وكان أحد السجناء شاعرا ثوريا مر على سجنه ١٧ عاما. وبعد يومين من عودتنا إلى رام الله، دُعيّا إلى منزل فلسطيني كان يقام فيه احتفال. وكانت المفاجأة أن شقيقنا الشاعر قد أُطلق سراحه وكان الجميع يحتفلون.

وشاركت في حلقة نقاش عُقدت في جامعة تل أبيب صُورت بالفيديو. وفي اليوم التالي، دفعني بعض الإسرائيليين بينما كنت أسير على الرصيف. وبدأ أنهم قد تعرفوا عليّ. وأثناء مغادرتنا من مطار تل أبيب، سُحبت من الصف وأبلغت بأنهم سيخضعوني لتفتيش شخصي بعد تجريدي من ملابس. وضعوني في مقصورة صغيرة وسحبوا الستارة وأمروني بخلع جميع ملابس. فتحت الستارة وقلت لهم إن كان عليّ أن أخلع ملابس، فإنني أريد أن يراي الجميع. وبعد ساعتين من المحادثات، ترحل

السيد نيوبورت (تكلم بالإنكليزية): كم أشعر بعميق الامتنان والإجلال لوقوفي أمام اللجنة اليوم. بحكم خدمتي في لجنة معنية بقضية فلسطين، فإن لدي شعورا عميقا تجاه الشعب الفلسطيني. ولذلك، سأفعل كل ما في وسعي لصالح القضية العادلة للشعب الفلسطيني في سعيه إلى إقامة دولة فلسطين الحرة من خلال حل الدولتين.

وقد جعلني تاريخي، بدءا بحركة الحقوق المدنية هنا في الولايات المتحدة وصولا إلى تولي منصب نائب الرئيس من الولايات المتحدة في مجلس السلم العالمي والمشاركة في مؤتمرات حركة بلدان عدم الانحياز، على دراية بمحنة الشعب الفلسطيني.

ففي عام ١٩٨٠، عندما كنت عمدة بيركلي، كاليفورنيا، أقرت بيركلي تديرا عن طريق الاقتراع جعلنا أول مدينة في الولايات المتحدة تتخلى عن الاستثمار في جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري. وفي عام ١٩٨٣، وكنت لا أزال أشغل منصب العمدة، طرحنا بمساعدة الطلاب اليهود والفلسطينيين من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، مبادرة للاقتراع بعنوان "التدبير هاء". ونصت المبادرة على أنه في حال اعتمادها، سأوجه أنا، بصفتي عمدة بيركلي، رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها بالنيابة عن سكان بيركلي أطالب فيها حكومة الولايات المتحدة بالتوقف عن إرسال أي من أموال ضرائب إلى إسرائيل لأغراض التنمية في المستوطنات. وجاءت شخصيات بارزة، مثل نعوم تشومسكي وهوارد زن، إلى بيركلي للمشاركة في الحملة. وكما يمكن للجنة أن تتخيل، أنفقت ملايين الدولارات لدرحر المبادرة حتى فشلت. بيد أن مدنا أخرى مثل ميشيغان وأن أربور وكامبريدج في ماساتشوستس، سارت على خطى بيركلي وأصبحت كامبريدج أول مدينة في الولايات المتحدة تصوت ضد إنفاق دولارات الولايات المتحدة على التنمية في المستوطنات.

الثلاث الأخيرة من حياته، عندما كان هو ومارتن لوثر كينغ الابن، قريين جدا، حيث تخلّى مالكولم عن القومية السوداء وانضم إلى حركة الحقوق المدنية، على الرغم من أن مالكولم ظل يقول على الدوام إنه يشعر بأن الكفاح كان من أجل حقوق الإنسان لا الحقوق المدنية. والمنتج التنفيذي لهذا الفيلم هو داني غلوفر. وثمة قصة أود أن أتشاطرها تتعلق باجتماع في منزل سيدني بواتيه حضره مالكولم إكس وأوسي ديفيس وروبي دي ويوانيتا بواتيه ومحامي دكتور كينغ كلارنس جونز. كان دكتور كينغ على التلفون، إذ كان قد اعتقل مرة أخرى لمشاركته في تظاهرة في فلوريدا. وقد تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على أن يزور مالكولم الأمم المتحدة، كما كان يفعل دائما، ويطلب منهم قبول مناشدة مناهضة للهيمنة والإمبريالية والاستعمار الأمريكي. وكانت المكالمات مختزقة من قبل جون إدغار هوفر، واغتيل مالكولم بعد ٣٥ يوما من ذلك. وبجورنا ملفات التنصت وغيرها من ملفات الشرطة ومكتب التحقيقات الفدرالي.

إنني أحكي هذه القصة إذ أنني ظللت ناشطا معظم حياتي، وذلك لأن جدتي أطلعتني على الأسلوب الأمريكي. كانت والدتها من الرقيق. وقد ربتني على حب الناس جميعا وعلى أن أسعى إلى التعليم، على الرغم من أنها لم تتجاوز الصف الرابع في المدرسة. ويرجع ذلك إلى حادثة تتعلق بمدرسة بيضاء بعد أن وصلت جدتي متأخرة إلى المدرسة بعد لقيط القطن.

إن من واجبنا كبشر يتطلعون إلى حياة أفضل في جو من الحرية، أن نسعى إلى تحقيق حياة عادلة للشعب الفلسطيني. وذلك سيتطلب حبا واستراتيجية وضمان أن ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى المعايير التي أنشئت من أجلها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد نيويورك على قبوله دعوتنا للتكلم أمام اللجنة وعلى بيانه المؤثر والهام.

الطيار من الطائرة وأخطر السلطات أنه تعين عليه أن يقلع وبأنه سيقطع من دوني وسأتخلف إن لم يطلقوا سراحني. وأخيرا أطلقوا سراحني.

وعندما ركب الطائرة، قال لي بعض الركاب أنهم آسفون، ولكنهم قالوا أن السلطات ظلت، منذ أن التقى جيسي جاكسون بياسر عرفات، تشعر بالقلق إزاء الأمريكيين السود. فأبلغتهم بأنني، بصفتي عضوا في مجلس السلم العالمي، التقيت بعرفات ثلاث مرات في جنيف في اجتماعات الأمم المتحدة، وبأنني سأقابلة بكل سرور مرة أخرى بعد ما شهدته في غزة.

وعندما عدت إلى الولايات المتحدة، تلقيت مكالمات من باربرا لوبين، التي كانت تشغل منصب رئيسة مجلس إدارة مدارس مدينة بيركلي عندما كنت عمدة لها. وقد ذهبت باربرا، التي كانت يهودية وترت في كنف أب كان محاميا وماليا لإسرائيل، في رحلة إلى إسرائيل قبل أن أفعل. وهي التي رتبت لرحلتي إلى الشرق الأوسط. وعندما عادت، اتصلت بي وهي تصرخ وتساءل لماذا لم أبلغها عن ممارسات إسرائيل. وكان ردي عليها أنه لا بد لها من أن تكون أفضل معرفة بأهلها مني. وللمتابعة، سألتني عما إذا كان بإمكانها استخدام اسمي لدعوة ناشطين رئيسيين لدعم إنشاء تحالف أطفال الشرق الأوسط. وأجبتها بالموافقة. وكانت الاستجابة كانت هائلة.

وقد تأسس تحالف أطفال الشرق الأوسط في الأصل لبناء ملاعب ليتعلم الأطفال اليهود والفلسطينيون اللعب معا، ولكننا غيرناه في نهاية المطاف للمساعدة في بناء شبكات مياه أفضل في غزة ولاحتياجات هامة أخرى. وظللت رئيسا لتحالف أطفال الشرق الأوسط لمدة ٣٠ عاما. واتصل بي إدوارد سعيد وطلب مني، بعد عدة محادثات، أن أنضم إلى اللجنة المعنية بقضية فلسطين في الأمم المتحدة، وفعلت ذلك.

وقد كان مالكولم إكس أحد مرشدي عندما كنت في العشرينات من عمري. إننا بصدد عمل فيلم عن السنوات

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التالية: جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي.

وسيتّم تحديث جميع رسائل التضامن الواردة ونشرها على الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين الذي تديره شعبة حقوق الفلسطينيين، [unispal.un.org](http://unispal.un.org).

وأوجه خالص الشكر، باسم اللجنة، إلى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها للتو، وكذلك لجميع المشاركين، على جهودهم الدؤوبة لإنهاء الاحتلال الجاري الذي مضت عليه ٥٢ سنة للأراضي الفلسطينية ولتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. كما أشكرهم على دعمهم الثابت للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة وفقا لولايتها.

وقبل أن أختتم، أود أن أشكر كل من ساعد في تنظيم هذا الاجتماع، وخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية والمترجمين الفوريين وجميع الذين يعملون من وراء الكواليس.

ستبدأ الجمعية العامة، في ٣ كانون الأول/ديسمبر في تمام الساعة ١٠/٠٠، مناقشتها لبند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، سأعرض خلالها مشاريع قرارات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وسيعرض مقرنا المؤقت التقرير السنوي للجنة (A/74/35). أحث الوفود على حضور هذه المناقشة، وعلى أن تحتشد وأن تكون حاضرة وأن تدعم اعتماد مشاريع القرارات بعد ظهر يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر.

كما أود أن أدعو الممثلين إلى افتتاح معرض للصور الفوتوغرافية بعنوان "فلسطين: القضية الوطنية الأكثر عالمية". ويستكشف المعرض، من خلال كلمات الشخصيات السياسية

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم المكرسة لحل القضية الفلسطينية على عملها الثمين في دعم الشعب الفلسطيني والتضامن معه.

وإشرفني الآن أن أعلن أن اللجنة قد تلقت رسائل دعم وتضامن من عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وأود أن أتلو قائمة بكتاب المسؤولين الذين بعثوا بهذه الرسائل بالترتيب الذي وردت به.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول في البلدان التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التونسية، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، وجمهورية مالي، والمملكة المغربية، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية العراق، ودولة قطر، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية ملديف، ونيكاراغوا، والاتحاد الروسي، وبروني دار السلام، وجمهورية الجزائر، وجمهورية السنغال.

وتلقينا رسائل من رؤساء حكومات البلدان التالية: مالطة، والهند، واليابان، وماليزيا، وجمهورية موريشيوس، ومملكة تايلند، وجمهورية بنغلاديش الشعبية.

وكذلك تلقت اللجنة رسائل من وزراء خارجية البلدان التالية: الجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوبا، والمملكة العربية السعودية، والمكسيك، والفلبين، وجمهورية إكوادور، وجمهورية بوتسوانا، ومملكة البحرين.

كما تلقينا رسائل من الحكومات التالية: جمهورية الكونغو، والبرازيل، وجمهورية غينيا، وجمهورية كوستاريكا، وجمهورية غيانا التعاونية، وجمهورية كينيا، وجمهورية ناميبيا، وجنوب أفريقيا.

أود أن أدعو الممثلين إلى حضور افتتاح المعرض، حيث آمل أن أرى الكثير من الحاضرين اليوم.

أخيراً، أود أن أرحب بحضور العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والإسرائيلي، الذين حضروا إلى هنا من الشرق الأوسط ليكونوا معنا اليوم ويشاركوا في المشاورات داخل اللجنة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

العامة، جذور التضامن مع القضية الفلسطينية ونطاقها العالمي وعمق ذلك التضامن. وسيتضمن صورا وأقوالاً للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين من طائفة واسعة من التخصصات، بما في ذلك السياسيون والفنانون والرياضيون. ومن المقرر افتتاح المعرض الساعة ١٣/٠٠ في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة، يعقبه حفل استقبال في قاعة مطعم الوفود في الطابق الرابع.

وبالنظر إلى أهمية الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي أتاح لنا هذه الفرصة لإظهار تضامننا،